رئيس «المرصد السوري لحقوق الإنسان» يتحدث لـ «شؤون إيرانية»

رامي عبد الرحمن: أينما حلّت إيران حلّ الخراب والدمار والعنف

قال رامي عبد الرحمن، رئيس «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، إن الدور الإيراني المتصاعد في سـوريا لم يبدأ عام2011، بل بدأ منذ قدوم بشـار الأسـد إلى الحكم في 17 يوليو/تموز 2000، مؤكدًا أنه «أينما حلّت إيران حلّ الخراب والدمار والعنف».

وأضاف عبد الرحمن في حوار لـ «شؤون إيرانية»، أن سوريا تعرضت إلى أكبر جرائم التهجير القسري على يد نظام بشار الأسد وحلفائه، ذلك التهجير الذي كان مباشرًا أي ترحيل السكان بالقوة، مشيرًا إلى أن إيران عزّزت وجودها في الجنوب السوري وتمددت عبر شراء العقارات و«شراء الذمم» وإقناع الناس للتشيّع، وأن الملالي استغلوا انتشار البطالة والفقر لإرغام الشباب السوري، وإدخالهم في دوامة المخدرات استهلاكًا وتجارة.

وأكد رئيس «المرصد السـوري لحقوق الإنسـان»، أن هيمنة طهران على مقدرات سـوريا، ستتضاعف بعد توقيع الاتفاقات الاقتصادية الأخيرة بين «الأسـد» والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسـي، معتبرًا أن ما قامت به تركيا أيضًا في الشـمال السـوري من عمليـات تغيير ديموغرافي الممنهج، يرتقي إلى أقوى وأبشـع درجات «التهجير القسـري» عبر استخدام العنف.. **وإلى نص الحوار:**

حوار

شريف عبد الحميد

نازحون من سوريا

• كان لإيران وميليشياتها دور كبير وخطير في عمليات التغيير الديموغرافي الممنهج في سوريا.. كيف بدأ هذا الدور؟

- الدور الإيراني المتصاعد في سوريا لم يبدأ عام 2011، بل بدأ منذ قدوم بشار الأسد إلى الحكم في 17 يوليو/تموز 2000. وقد تم ذلك عبر إنشاء المزارات وكثرة الاستثمارات الإيرانية وغيرها. ورافقت عملية التشيّع أيضًا تلك الأنشطة، وتمددت بعد الثورة، لنشاهد الانفجار الكبير في عملية التغيير الديموغرافي والطائفي الذي اشتدّ، يومًا بعد يوم.

واليوم نجد إيران عزّزت وجودها في الجنوب السوري، وتمددت من خلال شراء العقارات وشراء الذمم واقناع الناس للتشيّع، فضلًا عن توسيعها لدائرة الاختراق مستغلة الظرف الصعب لتلك المناطق وانتشار البطالة والفقر لإرغام

■ إيران عزّزت وجودها في الجنوب السوري وتمددت عبر شراء العقارات و«شراء الذمم» وإقناع الناس للتشيّع

الشباب وإدخالهم في دوامة المخدرات استهلاكًا وتجارة.

• ما هي أهداف إيران من إحداث التغيير الديموغرافي في سوريا.. وهل جاء ذلك ضمن إطار ما يُسمى «الهلال الشيعي»؟

- الهدف واضح، ما يجري في العراق ولبنان اليوم من انهيار على كافة الأصعدة هو نفسه ما تسعى له إيران اليوم في سوريا، وأينما حلّت ايران حلّ الخراب والدمار والتقاتل والعنف، لم تتدخل في سورية لحماية أي طرف ذلك هو الظاهر تدخلت ومنعت النظام من السقوط، لتمتد وتتوسع فهي الحاملة لمصالحها بعيدة المدى.

واليوم يمكن الاستنتاج أن إيران قد نجحت في إحكام قبضتها على الاقتصاد السوري، وباتت فاعلة وضمنت وجود أطول في سوريا، ولن تغادر بالسهولة التي يتوقعها الكثيرون،

الأمم المتحدة تنعي نفسها

فهي ليست ساذجة، والجميع شاهد توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجي الشامل طويل الأمد منذ أيام بين رئيسي والأسد، وهي تشمل النفط والسكك الحديدية والزراعة، ومجالات أخرى، وهي جزء من كثير.

وستتضاعف هيمنة طهران على سوريا بعد توقيع هذه الاتفاقات الاقتصادية، التي ستُدرَج ضمن الديون المدرجة على سورية باسم خطوط الائتمان.

• ما مدى تواطؤ النظام في تنفيذ عمليات التغيير الديموغرافي لحساب إيران والميليشيات التابعة لها؟

- إيران حمت نظام الأسد من السقوط، وكل شيء ممكن من أجل السلطة وبقائه على رأس الحكم، وإن كان الثمن هو "سوريا" نفسها.

• هل عمدت أجهزة النظام حقًا إلى حرق سجلات المحاكم والنفوس في بعض أنحاء البلاد لطمس حقوق الأهالي المُهجرين؟

- من حرق بلد وهجّر شعبه من أجل السلطة لن يوقفه شيء عن ارتكاب كل الجرائم الممكنة.

• أبرز مثال للتغيير الديموغرافي هو مدينة «القصير» التي هُجِّر أهلها عام 2013 ومُنعوا من العودة إليها بشكل نهائي.. فماذا كان دور «حزب الله» اللبناني في هذه المأساة الإنسانية؟

- "حزب الله" اللبناني تغذّيه إيران وتدعمه، وهما وجهان لعملة واحدة، فالطرفان جزء كبير من مأساة سوريا والسوريين، وهما يكملان بعضهما في التخريب والدمار بطرق مختلفة، عن طريق التغيير الديموغرافي وزرع المخدرات والمساعي للاستحواذ والسيطرة على البلد المفكك والمنقسم.

■ الدور الإيراني المتصاعد في سوريا بدأ منذ قدوم بشار الأسد إلى الحكم عام 2000

التغيير الديموغرافي في عفرين وريفها

• في عام 2017 قال بشار الأسد: «لقد خسرنا الكثير من الشباب والبنية التحتية، لكن سوريا الآن أصبحت مجتمعًا متجانسًا».. فهل يمكن اعتبار هذا اعترافًا رسميًا بعمليات التغيير الديموغرافي؟

– نعم هو اعتراف مباشر وواضح بما حدث من عمليات التغيير الديموغرافي واسعة النطاق، منذ 2011 إلى اليوم، ومن تهجير وتوطين لآخرين، هو أكبر دليل على هذه الجرائم المستمرة.

• تورد بعض المصادر أن عدد ضحايا عمليات التغيير الديموغرافي والتهجير يصل إلى 13 مليون سوري.. ما مدى صحة هذا الرقم الكبير؟

■ الهلالي استغلوا انتشار البطالة والفقر لإرغام الشباب وإدخالهم في دوامة المخدرات استهلاكًا وتجارة

– ليس لدينا الرقم الصحيح، ولكن ممن الممكن أن يصل عدد الضحايا إلى هذا الرقم بالفعل.

• ما هو تأثير عمليات التغيير الديموغرافي على السلم الاجتماعي والأهلي في سوريا مستقبلًا؟

– يؤدي ذلك إلى خلخلة المرتكزات الثقافية والاجتماعية في أي مجتمع، وإدخال ثقافات أخرى قد تؤدي إلى التناقض مع الأولى، وتخلق حالة من الصراع والفوضى.

• التغيير الديموغرافي مُصنف دوليًا كجريمة ضد الإنسانية، حسب اتفاقيات جنيف عام 1949.. فهل يمكن اتهام نظام الأسد وإيران أمام المحاكم الدولية بارتكاب جريمة «التهجير القسري»؟

سياسة التتريك والتغيير الديموغرافي

- لقد تعرضت سوريا إلى أكبر جرائم التهجير القسري على يد نظام بشار الأسد وحلفائه، ذلك التهجير الذي كان مباشرًا أي ترحيل السكان بالقوة، أو غير مباشر بدفع الأهالي إلى الرحيل والهجرة، باستخدام وسائل الضغط والترهيب والاضطهاد.

وفي سوريا عاش الأهالي كل هذه الطرق، وبالتالي، وجب محاكمة من تسبب في ذلك دوليًا وأمام قضاء دولي نزيه وشفاف، حتى يكون عبرة لكل من تسول له نفسه للبطش بهذه الطرق البشعة.

• ما هو سر الصمت الدولي على عمليات التهجير القسري للسكان في سوريا؟ وما هو موقف الجامعة العربية من هذه القضية؟

- الصمت سببه غياب التعبئة وانعدام العمل الكافي لمحاكمة من أجرم في حق السوريين، ويجب توفير كل الدلائل وهي موجودة، وتقديمها للقضاء الدولي لمحاسبة النظام وتركيا وغيرهما، لأن ما قامت به تركيا في الشمال السوري، وفي مدينة "عفرين" بصفة خاصة، يرتقي إلى أقوى وأبشع درجات التهجير القسري عبر استخدام العنف.

• هل سيتمكن ضحايا التغيير الديموغرافي من استرداد أراضيهم وبيوتهم يومًا ما.. أم أنهم صاروا «مجرد أرقام» ضمن ضحايا الكارثة السورية؟

- إذا ما توفّرت الإرادة السياسية الدولية يمكن فعل كل ما ذكرت، لكن وفق ما نراه اليوم يصعب ذلك، السوريون اليوم ينتظرون وطنًا آمنًا قبل كل شيء آخر، ومن ثم يمكن الحديث عن العودة واسترجاع الحقوق والبيوت المسلوبة من أصحابها الأصليين.

■ هيمنة طهران على سوريا ستتضاعف بعد توقيع الاتفاقات الاقتصادية الأخيرة بين «الأسد ورئيسي»